الحماية الجزائية للسياسة النقدية من العملات المشفرة

أستاذ القانون الجنائي المساعد

أسيل عمر مسلم سلمان الخالد

جامعة البصرة - كلية القانون

الباحثة

نبأ فاضل حمودي عبد

جامعة البصرة - كلية القانون

مكتبة السنهوري

جميع الحقوق محفوظة
لدار السنهوري

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام إلكتروني يمكن استرجاع الكتاب أو أي جزء منه دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

بيروت ٢٠٢٥

ISBN 978-9953-94-698-6

دار السنهوري

بغداد - شارع المتنبي - عمارة الكاهجي - الطابق الأول
(00964) 0790 1826439 - 0780 1944161
لبنان - بيروت - الحدث - سان تيريز هاتف: (00961) 76 753032

alsanhury_library@yahoo.com alsanhury.library@gmail.com
www.daralsanhury.com

مقدمة

إن تزامن ظهور شركات التكنولوجيا المالية مع الثورة التكنولوجيا التي يعيشها العالم انطلاقًا من تسعينات القرن العشرين وإلى غاية وقتنا الحاضر، أدى إلى ظهور العديد من الجرائم المستحدثة التي لا بدّ من مواجهتها تشريعيًا لحماية السياسة النقدية من العملات المشفرة بسبب حداثتها، وهذا التقدم العلمي في عالم يتسارع يوم بعد يوم في إطار العولمة التقنية، فضلاً عن تزايد وتطور نشاط التجارة الإلكترونية، ازدادت أهمية العملات المشفرة وكان لا بدّ من إيجاد بديل للنقود الورقية يساير هذا التطور فنشأت صور النقود الإلكترونية، انطلقت من الواقع التجاري لتسهيل المعاملات التجارية في واقع افتراضي بدلاً من التعامل على أرض الواقع.

إن التحول البارز في هذا المجال هو إصدار نقود مشفرة عن طريق برمجة إلكترونية ومن العملات الأكثر تداولاً هي عملة (البتكوين) التي انتشرت على نطاق واسع في الآونة الأخيرة، فهي تصدر من جهة غير معروفة المصدر كالشخص الطبيعي أو المعنوي، أي لا يوجد لها نظام مركزي، وتتم عملية الدفع عن طريق الند للند بين المستخدمين بشكل مباشر دون تدخل وسيط بينهم باستخدام تقنيات أو نظام التشفير، ويتم التحقق من عمليات الدفع عن طريق عقد الشبكة وتسجيلها في دفتر حسابات موزع وعام يطلق عليه أسم (سلسلة الكتل أو البلوكشين).

ولهذه المميزات التقنية والفنية في استخدام العملات المشفرة ازداد عدد مستخدميها وهذا كله في ظل غياب التنظيم القانوني لها، باستثناء بعض محاولات من الاتحاد الأوروبي وتدخل بسيط من بعض الدول.

إن التعامل بالعملات المشفرة وصل إلى شركات كبيرة إلى أن حصلت على شهرة دولية واضحة وأصبحت محل اهتمام لكثير من الدول، منها حذرت من التعامل بها كما في العراق نجد أن الحكومة العراقية حذرت من التعامل بها، وهذا ما نلاحظه من تصريح البنك المركزي العراقي.

أما الجوانب القانونية أو التشريعية لا زالت غير واضحة المعالم على الرغم من أن الجوانب التقنية الفنية عمومًا راسخة نوعًا ما، الأمر الذي يتطلب تنظيم قانوني لهذه العملات وصولاً إلى حماية رصينة للاقتصاد الوطني بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص من المخاطر الناتجة عنها.

أولاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في حقيقة وجود هذه العملات والتعامل الفعلي بها مما ينبئ عن مستقبل واعد لها، خاصة لما تمتاز بها من صفات، مع غياب التنظيم القانوني لها، ومعرفة أهميتها وكيفيه عملها وطبيعتها القانونية أمر في غاية الأهمية بسبب المخاطر التي تؤثر على السياسة النقدية بشكل خاص وعلى مصالح المجتمع وسياسة النقدية بشكل عام، لذا لا بدّ من تحديد إيجابياتها وسلبياتها، فضلاً عن تنبيه المشرع إلى ضرورة تنظيمها بنصوص قانونية واضحة.

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الحماية الجزائية للسياسة النقدية من العملات المشفرة في الآتي:

- إضعاف سعر العملة الوطنية خلافًا للمواد (٢٨٢,٢٨١,٢٨٠) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١ لسنة ١٩٦٩) المعدل، من خلال الترويج

أو التزييف أو التزوير أو التقليد أو حيازة العملات المشفرة، الأمر الذي يؤثر على القدرة الائتمانية للعملة العراقية والعملات الصعبة، إذ تضعف العملات المشفرة دور المصارف في توجيه الائتمان وضبط السياسات الاقتصادية كونها خارج سيطرتها ولا حدود لها.

- التهرب الضريبي الإلكتروني، إذ يتم الإثراء من خلال العملات المشفرة عن طريق التداول والاستثمار، فضلاً عن مشكلة السرقة وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كون العملات المشفرة تتمتع بخاصية التشفير مما يؤدي إلى صعوبة العثور على مرتكبي تلك الجرائم.
- كما تُعدّ العملات المشفرة تحديًا كبيرًا إمام البنوك والمصارف المركزية، لاستخدامها بشكل بعيد جدًا عن الجانب الرقابي للدولة، وفرض العمولات على مستخدمي تلك العملات، الأمر يشكل تحديًا خطيرًا للمجتمع بصورة عامة والسياسة النقدية بصورة خاصة، خاصة لعدم وجود إطار قانوني تنظيمي جزائي، يوفر الحماية الكافية للسياسة النقدية من مشاكل ومخاطر هذه العملات.
- كما تثير الدراسة مشكلة قانونية رئيسية ترتبط في مدى فاعلية النصوص الجزائية التي وضعها المشرع العراقي لحماية السياسة النقدية من العملات المشفرة.

الأمر الذي يستدعي تدخل تشريعي واضح لمواجهة مخاطر التعامل خاصة، وأن دور المشرع العراقي مربك فيما يخص هذه العملات، كون البنك المركزي حذر من تداول العملات المشفرة وفق الأعمام الذي أصدره في (٢٠١٤/٥/١٧ رقم ١١٦/٣/٩)، وللحدّ من مخاطرها والمشاكل الناتجة عنها وتأثيرها على نظام الدفع والبنوك والاستقرار المالي ودون تنظيم قانوني واضح، وهذا ما يتطلب تسليط الضوء على المخاطر وتدابير الحماية من العملات المشفرة وجودًا ونطاقًا وعدمًا بالاستناد إلى قانون العقوبات العراقي

رقم (١١١ لسنة ١٩٦٩) المعدل، بوصفه القانون النافذ وقانون البنك المركزي رقم (٥٦ لسنة ٢٠٠٤)، وكذلك ما تضمنته القوانين الأخرى ذات العلاقة على الرغم من خلوها من جانب تنظيمي دقيق وواضح للعملات المشفرة.

ثالثاً: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي لجزيئات البحث وذلك بتحليل نصوص القوانين للاطلاع على مدى تناسقها، ومعرفة القصور التشريعي فيها، الأمر الذي يمنح الدراسة الطابع الجزائي فقهًا وتطبيقًا، وذلك بتناول النصوص الخاصة في ظل الجرائم الخطيرة الناتجة عن العملات المشفرة، منها قانون العقوبات رقم (١١١ لسنة ١٩٦٩) المعدل، والذي أشار إلى جرائم السرقة والنصب والاحتيال والتزوير والتقليد والتزييف، وقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦ لسنة ٢٠٠٤) بنص المادة (٣٢)، وقانون غسيل الأموال رقم (٣٩ لسنة ٢٠١٥) بنص المادة (١ / ف٥) والمادة (٢ / ف١,٢,٣) تحليلاً وتأصيلاً ونقدًا، فضلاً عن الإشارة والاستشهاد ببعض القوانين العربية والأجنبية التي تناولت العملات المشفرة بالتنظيم والتأصيل من جهة، وبالتجريم من جهة أخرى.

رابعًا: نطاق الدراسة:

لتعلق موضوع البحث بالجوانب القانونية على المستوى الدولي والوطني، فإنّ نطاق البحث سوف يدور حول قوانين واتفاقيات دولية عدّة، ليتم تسليط الضوء على نصوصها بما يتعلق بموضوع البحث، وهي كالآتي:

١- قانون العقوبات العراقي رقم (١١١ لسنة ١٩٦٩) المعدل، فضلاً عن القوانين الأخرى ذات الصلة بموضوعنا، كقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي رقم (٣٩ لسنة ٢٠١٥)، وقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦ لسنة ٢٠٠٤) المعدل، وقانون ضريبة الدخل العراقي

رقم (١١٣ لسنة ١٩٨٢)، وقانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (٧٨ لسنة ٢٠١٢).

٢- قانون العقوبات المصري رقم (٥٨ لسنة ١٩٣٧) المعدل، والقوانين الجزائية الأخرى، كقانون الإجراءات الجنائية المصرية رقم (١٥٠ لسنة ١٩٥٠)، وقانون مكافحة الإرهاب المصري رقم (٩٤ لسنة ٢٠١٥) المعدل بالقانون رقم (١٥ لسنة ٢٠٢٠)، وقانون مكافحة تقنية المعلومات المصري رقم (١٧٥ لسنة ٢٠١٨).

٣- قانون العقوبات الإماراتي رقم (٣ لسنة ١٩٨٧)، والقوانين الجزائية الأخرى كقانون الإجراءات الجنائية الإماراتي رقم (٣٥ لسنة ١٩٩٢)، والقانون الاتحادي الإماراتي رقم (٥ لسنة ٢٠١٢) بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والقانون الإماراتي رقم (٢٠ لسنة ٢٠١٨) بشأن جرائم غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، والقانون الاتحادي الإماراتي رقم (٨ لسنة ٢٠١٧).

٤- القانون الفرنسي رقم (١٢ – ١٣ لسنة ٢٠١٩) المتعلق بمقدمي خدمات العملات.

٥- القانون الجنائي الألماني رقم (٢ لسنة ٢٠٠٩).

٦- القانون العقوبات الفرنسي رقم (٩٢–٦٨٣ لسنة ١٩٩٢).

٧- الاتفاقية الدولية لمنع تزييف العملة المعقودة في جنيف رقم (٢١١) في (٢٠ نيسان ١٩٤٩).

٨- اتفاقية بودابست رقم (١٨٥ لسنة ٢٠٠١).

٩- اتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠.

١٠- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية رقم ٥٥/٢٥ لسنة ٢٠٠٠.

خامساً: خطة الدراسة:

بغية الإحاطة بموضوع الدراسة من جميع جوانبه فقد آثرنا أنّ نقسم البحث إلى فصلين اثنين ويعقبهما خاتمة تمثل تدويناً لأهم النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات التي خرجنا بها وفقاً للخطة الآتية:

خصصنا الفصل الأول لدراسة ماهية العملات المشفرة وأثرها على السياسة النقدية وبمبحثين وضحنا فيه مفهوم العملات المشفرة الذي يتضمن تعريف العملات المشفرة وأنواعها وآلية عملها في المطلب الأول، وذاتية العملات المشفرة التي تشمل بدورها خصائص العملات وتمييزها عن غيرها من العملات، وتوضيح الطبيعة القانونية لها، فضلاً عن المصلحة محل الحماية الجزائية من العملات المشفرة في المطلب الثاني، وثانيهما تحت عنوان التدابير التنظيمية والجزائية للعملات المشفرة فقد تضمن بيان مفهوم السياسة النقدية وأهدافها، وكذلك كيفية تأثير العملات المشفرة عليها في المطلب الأول، ومجموعة من النماذج القانونية للجرائم الناتجة عن العملات المشفرة في المطلب الثاني.

إذ إن البحث يكتمل بتوضيح الأحكام القانونية الخاصة بالجانب الجزائي والتنظيمي للعملات المشفرة، فقد جاء الفصل الثاني تحت عنوان التدابير التنظيمية والجزائية للعملات المشفرة، وتناولنا في المبحث الأول التدابير التنظيمية والجزائية على الصعيد الدولي وما تضمنه من الاتفاقيات الدولية وجهود المؤسسات الدولية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فقد تضمن الحلول اللازمة للحدّ من مخاطر العملات المشفرة على الصعيد الدولي، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان التدابير التنظيمية والجزائية على الصعيد الوطني، وبمطلبين بينا في المطلب الأول التدابير التنظيمية والجزائية، أما المطلب الثاني تم تخصيصه للحلول اللازمة للحدّ من مخاطر العملات المشفرة على الصعيد الوطني.

ثُمَّ ختمنا الدراسة ببيان أهم النتائج والتوصيات التي من شأنها أن تحافظ

على السياسة النقدية من مخاطر العملات المشفرة، وتحقيق التنظيم السليم لها، والاستفادة من التطور التكنولوجي.